أكدت أهميتها في تنمية مهاراتهم

«الشباب» تكرم الفائزين والمشاركين بمسابقات دوري الإبداع

احتفاء كبير بالمبدعين

افتتاح حفل التكريم بالنشيد الوطني

كرمت الهيئة العامة للشباب الكويتية الفائزين والمشاركين في دوري «الإبداع الشبابي» بموسميه الأول والثاني مؤكدة أهميته في تشجيع الجانب الإبداعي لدى هذه الفئة انطلاقا من أسس علمية وثقافية فضلا عن تنمية مهاراتهم وهواياتهم لتحويلها إلى حرفه أو مهنة.

وقال المدير العام للهيئة الدكتور مشعل الربيع في كلمة على هامش حفل التكريم الذي أقيم في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي إن الدوري الذي يعد أحد البرامج المعتمدة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية «2020 – 2025» يسهم في اكتشاف الموهوبين والمبدعين واستثمار طاقاتهم وتوجيههم ودعمهم منذ الصغر لتنمية مهاراتهم.

وأوضح الشاهين أن الدوري الذي يعد أيضا أحد برامج السياسة الوطنية للشباب تضمن مسابقات في مجالات علمية وثقافية ودينية وأدبية والروبوت والبرمجة والرياضيات والرسم والقصة القصيرة إضافة إلى المناظرات.

وأضاف أن الدوري استهدف خلق أجواء مملوءة بالتحديات والمنافسة تحت إشراف وتدريب نخبة من الأكاديميين والمتخصصين مؤكدا سعي هيئة الشباب لزيادة عدد المشتركين في منافساته.

وذكر أن «الإبداع الشبابي» يعد ثمرة للتعاون مع عدد من جهات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل الشبابي خاصة وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والتربية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع وجمعية الكاريكاتير الكويتية وغيرهم.

ينقسم الدوري إلى ثلاثة مستويات الأول للشباب المبتدئين للأعمار من «7 إلى 10 سنوات» والثاني للفئة المتوسطة للأعمار من «11 إلى 14 سنة» والثالث للفئة المتقدمة للأعمار من «15 إلى 18 سنة».

العتل: إلغاء شرط 100 متر للتراخيص الهندسية وتعديل «مزاولة المهنة» لإتاحة مزيد من فرص العمل

فيصل العتل

اعتبر رئيس جمعية المهندسين المهندس فيصل دويح العتل تجاوب الشؤون القانونية في بلدية الكويت مع مطالب الجمعية بإنصاف أكثر من 71 مكتبا هندسيا والموافقة على تجديد تراخيصهم قانونيا وفق لوائح مزاولة المهنة الهندسية القديمة أمرا في غاية الأهمية ويحقق الغاية المرجوة من نظام مزاولة المهنة الذي يهدف الى توسيع فرص العمل للمهندسين الشباب ، مضيفا كنا متأكدين من صحة موقف هذه المكاتب القانوني وهذا ما أكدته الشؤون القانونية في البلدية.

وأضاف العتل: إننا على ثقة بمسارعة الوزير ومدير عام البلدية ولجنة مزاولة المهنة لاقرار هذا الموقف القانوني والسماح بتجديد تراخيص الزملاء الذي تعطلت مصالحهم والسماح باصدار تراخيص للمهندسين الراغبين بالحصول على موافقات جديدة لمزاولة المهنة الهندسية.

وأضاف العتل : إننا وبهذه المناسبة نشيد برد الشؤون القانونية في البلدية ويسرنا وحرصها على تطبيق القانون والموافقة على انهاء مأساة هذه المكاتب التي تعطلت عملية تجديد تراخيصها بسبب اللائحة الجديدة التي أقرت العام الجاري من قبل لجنة مزاولة المهنة بغياب ممثلي الجمعية مما اضطرنا الى وضع مذكرة قانونية ورفعها الى معالي وزير دولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاسكان والتطوير العمراني شايع عبدالرحمن الشايع ومدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي حيث تمت استجابة الشؤون القانونية لهذه المطالبة ، مضيفا أننا نأمل أيضا في المسارعة باقرار هذه الموافقات القانونية والسماح أيضا للزملاء الراغبين بالدخول الى السوق بمزاولة المهنة وفتح مكاتب هندسية خاصة.

وقال رئيس الجمعية: اننا نأمل أيضا أن تسعى لجنة مزاولة المهنة الى التخفيف عن الزملاء وتلغي شرط تحديد مساحة المكتب الهندسي بمالايقل عن 100 متر مربع، مشيرا الى أن ظروف العمل في جائحة كورونا أكدت أننا لم نعد بحاجة لمثل هذه المساحات وأننا بحاجة ماسة الى التعامل أون لاين أكثر من العمل المكتبي .

وأضاف العتل ، أن الجمعية لاتزال مصرة على تعديلاتها المقدمة الى لجنة المزاولة لتعديل اللاوائح التي تم تجاهلها من قبل فريق عمل اعتماد اللائحة ، مشيرا الى أن مصلحة المواطنين تتحقق بفتح باب المنافسة بين مقدمي الخدمة للاستشارات الهندسية ووجود المزيد من المكاتب يحقق هذه المصالح وأن سوق العمل يتوسع بشكل مستمر مع فتح المزيد من المشاريع السكنية المتوقعة خلال الفترة المقبلة.

تتمات

حمادة وضع

الاثنين الماضي، حزمة من الإجراءات الحكومية الرامية إلى خفض المصروفات وسد العجز، من أهمها أبرزها تكليف وزير المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة، لإنشاء لجنة لحوكمة التصنيف السيادي الائتماني، بقيادة وزير المالية وعضوية بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

كما كلف مجلس الوزراء جميع الجهات الحكومية بخفض الصرف من ميزانية السنة المالية الحالية «2021-2022»، بما لا يقل عن 10 بالمئة، في محاولة للسيطرة على تفاقم العجز. وأفاد بأن القرار يأتي استجابة لتوصية لجنة الشؤون الاقتصادية، بشأن قلة السيولة في الاحتياطي العام، وضرورة إيجاد حلول جذرية لمواجهة العجز في الموازنة العامة

وقرر المجلس كذلك تكليف الجهات الحكومية، باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالحد من المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية والمشاركة بالتدريب الخارجي. كما نصت القرارات على الحد من المهمات الرسمية وتقنين العلاج في الخارج، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بترشيد المصروفات، ورفع كفاءة تحصيل الديون الحكومية المستحقة، فضلا عن تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بدراسة مدى إمكانية وقف صرف دعم العمالة الوطنية للعاملين بالقطاع الخاص، لمن يبلغ إجمالي راتبه 3 آلاف دينار فأكثر.

وكان وزير المالية قد أعلن أن الكويت سجلت أكبر عجز مالي في تاريخها خلال العام المالي المنتهي في 31 مارس 2020/ 2021 بقيمة 10.8 مليارات دينار، مرتفعا بنسبة 175 بالمئة على أساس سنوي. وأكدت بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت، أنها رصدت تدهورا في الموازنة العامة للدولة مقارنة بالعام الماضي

وتطرقت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» إلى الخيارات المتاحة للحكومة لتمويل عجز الميزانية الضخم، الذي تتوقع تسجيله هذا العام.

وتسجل البلاد منذ سنوات تراجعا اقتصاديا فرض إجراء إصلاحات، لكن ظلت خطوات الحكومة بطيئة وحذرة في وقت يتباطأ فيه الدخل وتقل الفرص.

ويلفت الخبراء إلى أن الإصلاحات التي تفرضها سياسة التقشف ضرورية ومهمة، لكن نتائجها ستبقى قصيرة المدى في ظل بقاء اعتماد الكويت على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل ميزانياتها العامة، لافتين إلى أن على الحكومة أن تفكر جيدا في مرحلة ما بعد النفط ، وأن تطور رؤيتها الكويت 2035 على هذا الأساس، ووفقا لما تخطط له بقية الدول الخليجية.

من جهة أخرى وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه مساء أمس الأربعاء، على فتح الطيران المباشر إلى مصر والهند ودول آسيوية أخرى.

ورجحت مصادر مطلعة أن يتم فتح الطيران المباشر إلى هذه الدول الأحد المقبل.

«البلدي» : اعتماد

انه تم إقرار أحد المشاريع التنموية المهمة، الذي يتعلق باستثمار أربعة مواقع في جسر الشيخ جابر.

في هذا السياق أعربت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون للاتصالات ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان والبلدية بالإنابة الدكتورة رنا الفارس، عن شكرها للمجلس البلدي على جهوده في دعم مشروع تطوير واستثمار جزر جسر الشيخ جابر الأحمد.

وقالت الفارس في بيان صحفي أمس الاربعاء ان تضافر الجهود لتطوير المشاريع التنموية، وتعزيز فرص الاستثمار في المواقع الحيوية في الدولة، يتماشى مع خطط عمل الحكومة وتوجه مجلس الوزراء باضافة روافد مالية للدولة عبر مثل هذا المشروع مشيدة بدور الجهاز التنفيذي على سرعة إنجاز التقرير الفني المطلوب حول هذا المشروع.

وثمنت التعاون الذي تجلى في موافقة المجلس البلدي في جلسته غير العادية، على متطلبات مزايدة استثمار لأربعة مواقع في مشروع محور جسر الشيخ جابر الأحمد، والتي عرض تقريرها الجهاز التنفيذي، بعد ان نجح في دراسته ورفعه للمجلس البلدي خلال ثلاثة أيام من تسلمه للمشروع.

من جانبه استعرض مدير عام البلدية أحمد المنفوحي الاستثمار في مشروع جسر جابر المتضمن أربعة مواقع واستعداد البلدية لإحياء منطقة الصبية وإعطاء زيادة في النسب التجارية بالضفة الشمالية مع إيجاد موقع للمشاريع الصغيرة.

وأشار المنفوحي إلى ان الضفة الجنوبية تبلغ مساحتها 913ر635 متر مربع ويسمح بناء 8 طوابق فيها ومساحتها التجارية 12 بالمئة أما الجزيرة الجنوبية فتبلغ مساحتها 355ر282 متر مربع ويسمح بحد أقصى بأربعة طوابق مع منح مساحة تجارية 10 بالمئة.

أضاف أن مساحة الجزيرة الشمالية تبلغ 357ر283 متر مربع والسماح ببناء أربعة طوابق ومساحة تجارية 10 بالمئة أما الموقع الرابع فيتضمن الضفة الشمالية «الصبية» وتبلغ مساحتها 504ر565 متر مربع ويسمح ببناء 8 طوابق ومساحة تجارية 15 بالمئة.

وأشار الى اهتمام سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالمشروع ومتابعته الدقيقة لأهم التفاصيل، وحث كل الجهات على انجاز المشروع، لافتا إلى أن البلدية تسلمت المشروع في 3 أغسطس الحالي فيما أقر الجهاز التنفيذي المشروع خلال ثلاثة أيام.

بدوره قال رئيس الفريق الفني للمشروع حسام الطاحوس، إن البنية التحتية للمشروع أخذت بعين الاعتبار، تخصيص موقع لمحطة تنقية المياه وإعادة معالجتها ، مع آلية استغلال مخرجات المحطة بالشكل الصحيح دون صبها في جون الكويت.

أضاف الطاحوس ان المشروع يحتوي على دراسة بيئية ومرورية في ظل متطلبات الموافقة من 17 جهة قبل تنفيذ المشروع ، مبينا انه تم وضع توصية بوجود مجمع لمواقف السيارات وحركة نقل في الضفة الجنوبية.

كما أكد الأمين المساعد في مجلس الوزراء أسامة الدعيج ضرورة الاخذ بجميع الملاحظات التي عرضت بالمجلس بعين الاعتبار.

وأشار الدعيج إلى أن جسر جابر كان خدميا قبل أن تتطور الفكرة ليصبح استثماريا، من خلال الضفتين الشمالية والجنوبية.

المضف : على الوزراء

وقال إنه تفاجأ برد وزير المالية على سؤال حول الأصول التي تدار للدولة والمتعلقة بشراء المديونيات للأفراد والشركات بأن السؤال غير دستوري، مستغربا أن يكون رد الوزير عن السؤال عن الأموال العامة للبلد وأموال الشعب بأنه غير دستوري.

وتساءل المضف : « هل بعض هذه الأموال لاتحصل؟ وإذا تم تحصيلها هل تذهب إلى الخزانة العامة أم لا؟»، لافتاً إلى أن من حق النائب أن يعرف كيف تدار الأموال العامة.

«الصحة» : 23 عيادة

العيادات الطبية إن تلك العيادات توزعت في مختلف المناطق الصحية، بواقع 4 عيادات في منطقة العاصمة الصحية وذلك في شرق والدعية وبنيد القار والمنصورية، مبينا أنه تم تجهيز عيادة أيضا في منطقة مبارك الكبير الصحية وتحديدا في منطقة صباح السالم.

وذكر أن قائمة العيادات ضمت أيضا تجهيز 4 عيادات في منطقة الصباح الصحية موزعة على القيروان والنهضة والصليبيخات، إضافة إلى 3 عيادات في منطقة الأحمدي الصحية في كل من الأحمدي والفحيحيل والرقه، و3 عيادات في منطقة الجهراء الصحية في سعدالعبد الله وتيماء، فضلا عن 8 عيادات في منطقة حولي الصحية موزعة على ميدان حولي والرميثية والجابرية وسلوى والسالمية.

وأوضح أن ذلك يترافق مع خطة متكاملة تتضمن جهوزية غرفة الطوارئ المركزية وغرفة العمليات في إدارة الطوارئ الطبية، مع استعداد مراكز ونقاط الإسعاف المنتشرة في مختلف مناطق البلاد وجهوزية واستعداد المستشفيات في حال حصول أي طارئ.

وأفاد بأن وزارة الصحة وفي إطار استعداداتها لهذه المناسبة وحرصا منها على تطبيق سبل الوقاية، بادرت في وقت سابق إلى تنظيم حملة ميدانية لتطعيم نحو 4 آلاف من العاملين في الحسينيات، ضمن الحملات الميدانية للتطعيم بالتعاون مع لجنة الحسينيات والمجالس الكويتية.

وأعرب السند عن تقديره لجهود الطواقم الطبية وجميع فنيي الطوارئ الطبية، مثمنا جهود القيادات الأمنية بوزارة الداخلية على التعاون والتنسيق المشترك مع وزارة الصحة، و»ما يبذلونه من جهود تصب في الصالح العام وتحفظ أمن وأمان الوطن».

«نزاهة» : تسلم

الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، في المواعيد المحددة قانونا، لتقديم إقرارات الذمة المالية.

وقال بوزبر إن المادة تنص على «تقديم المشمولين بالإقرار الأول خلال 60 يوما من تاريخ تولي المنصب وتحديث الإقرار، خلال 60 يوما من نهاية كل ثلاث سنوات لمن بقي من منصبه والإقرار النهائي خلال 90 يوما من تاريخ ترك المنصب أو زوال الصفة».

أضاف أن لمعرفة مواعيد تقديم الإقرار ولتحميل نماذج إقرار الذمة المالية وحجز موعد مسبق، يمكن ذلك عبر موقع الهيئة الإلكتروني www.nazaha.gov.kw أو الاتصال على الخدمة الهاتفية 118.

وبين أن ساعات العمل الرسمية لاستلام الإقرارات من الساعة 30ر8 صباحا حتى الساعة 30ر12 ظهرا، وذلك في مقر الهيئة خلال أيام العمل الرسمية.

«طالبان» : أفغانستان

سيطرت الحركة على زمام الأمور في البلاد.

وقال وحيد الله هاشمي، المقرب إلى هيئة صنع القرار في الحركة، خلال المقابلة التي أجرتها معه «رويترز»، إن «طالبان» ستتواصل أيضا مع الطيارين السابقين وجنود من القوات المسلحة الأفغانية للانضمام إلى صفوفها.

أضاف أن الزعيم الأعلى للحركة هبة الله أخوند زادة سيظل في منصبه.

وكانت «طالبان» قد قتلت الآلاف من الجنود الأفغان على مدى العشرين عاما الماضية، واستهدفت في الآونة الأخيرة طيارين تلقوا تدريبهم على يد الولايات المتحدة، بسبب دورهم المحوري.

ولم تحدد «طالبان» حتى اللحظة شكل نظام الحكم الذي تنوي إنشاءه في البلاد بعد سيطرتها عليها، وتؤكد على لسان أكثر من مسؤول أن الأمر لا يزال في طور التشاور بين قيادات الحركة، لكنها تبدي انفتاحًا على الحوار «مع الجميع».

ونقلت «رويترز» أمس، عن مصادر خاصة، أن القيادي الكبير في «طالبان» وأحد زعماء شبكة «حقاني»، أنس حقاني، التقى الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي لإجراء محادثات، وكان برفقته مبعوث السلام في الحكومة السابقة، عبد الله عبد الله.

لكن المتحدث باسم «طالبان»، محمد نعيم، نفى تلك الأنباء، مؤكدًا أن «لا لقاءات جارية مع أي وفد أجنبي أو أفغاني».

في سياق آخر، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أنه تم إجلاء 2000 شخص – من بينهم 325 أميركيا – من أفغانستان، على متن 18 رحلة جوية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

وقال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، إن الجيش الأميركي لا يزال يعمل على تحقيق هدفه المتمثل في إخراج ما بين 5000 إلى 9000 شخص يوميا، على أقصى تقدير.

أضاف أن الجيش الأميركي يقول إنه يتواصل بانتظام مع «طالبان»، للمساعدة في السماح للأفغان بدخول المطار، ومن أجل الإسراع في الإجراءات للأفغان الراغبين في الحصول على تأشيرات للهجرة.

كما ذكر كيربي أن القوات الأميركية أطلقت طلقات تحذيرية في محيط المطار للسيطرة على الحشود، وأن نحو 4500 جندي أميركي متواجدون هناك لتأمين المطار والمساعدة في عمليات الإجلاء.

وشدد على أن «عملية الإجلاء مستمرة والمطار مؤمّن والطائرات العسكرية والمدنية تنطلق من المطار»، مضيفاً أنه «تم إجلاء 2000 شخص أمس والعمليات مستمرة». وكشف أن «18 طائرة نقل عسكرية نقلت 2000 شخص من كابل. وخلال الساعات الـ24 المقبلة العمليات تستمر بالوتيرة ذاتها».

وشدد قائلاً: «نعمل على إخراج أكبر عدد بأسرع وقت»، مضيفاً أن 22 ألف أفغاني قد يصلون إلى الولايات المتحدة، وسيتم إيواؤهم في ثكنات عسكرية أميركية».

وكشف كيربي أن الرئيس الأميركي جو بايدن اجتمع بوزير الدفاع لويد أوستن ورئيس هيئة الأركان المشتركة بشأن افغانستان.

وأكد أن «الأميركيين يتحدثون إلى طالبان لضمان وصول الأشخاص إلى المطار»، مضيفاً أن «هناك عدة أشخاص قتلوا في حادثة إقلاع الطائرة يوم الاثنين وننتظر نتائج التحقيق في القوات الجوية».من جهة أخرى أكد مسؤول غربي لوكالة «رويترز» أمس الأربعاء، أنه تم إجلاء حوالي 5000 من الدبلوماسيين وموظفي الأمن والإغاثة والمواطنين الأفغان من العاصمة كابل في الساعات الـ24 الماضية.

أضاف أن عمليات الإجلاء بالطائرات العسكرية ستستمر على مدار الساعة، موضحاً أن إنهاء الفوضى خارج المطار يمثل تحدياً.

ونقلت «رويترز» عن المسؤول الغربي قوله: «لا أحد مخول له التعامل مع الفوضى خارج مطار كابل» حيث يتجمع مئات الأشخاص على أمل الهروب من أفغانستان بينما سيطرت حركة طالبان على العاصمة.

يأتي هذا بينما أطلقت طالبان النار على مواطنين محتشدين قرب مطار كابل أمس، وقد قالت الحركة عن هذا الحادث: «نطلق النار في الهواء لتفريق المحتشدين في مطار كابل ولا نريد إصابتهم».

كما نقلت الوكالة عن مسؤول أميركي تأكيده أن «4500 جندي يتواجدون الآن في مطار كابل».

من جهته، قال مسؤول أمني في حلف شمال الأطلسي «الناتو» إن 17 شخصا أصيبوا أمس الأربعاء في تدافع عند إحدى بوابات مطار العاصمة الأفغانية، مع تكثيف الدول الغربية عمليات إجلاء دبلوماسييها وآخرين من هناك.

وقال المسؤول، الذي كان يعمل من المطار، إن المدنيين الأفغان الذين يسعون لمغادرة البلاد بعد أن سيطرت حركة طالبان على العاصمة يوم الأحد طلب منهم عدم التجمع حول المطار ما لم يكن بحوزتهم جواز سفر وتأشيرة.

أضاف المسؤول، الذي طلب عدم نشر اسمه، أنه لم يسمع بأي تقارير عن أعمال عنف من قبل مقاتلي طالبان خارج المطار.

أشرف غني

كارثة كبرى».

أضاف في كلمة وجهها للشعب الأفغاني من الإمارات التي استقبلته وعائلته أن «المزاعم بأني أخذت معي أموالا قبل مغادرة البلاد لا أساس لها على الإطلاق وكلها محض أكاذيب». وقال: «أجري مشاورات مع آخرين لحين عودتي كي أواصل جهودي من أجل تحقيق العدالة للأفغان»

وقد أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية، أمس الأربعاء، أن الإمارات استقبلت الرئيس الأفغاني وعائلته لاعتبارات إنسانية.

وكانت مصادر لقناة «طلوع نيوز» الأفغانية قد قالت، إن السفارة الأفغانية في طاجيكستان، طلبت من الإنتربول، اعتقال الرئيس أشرف غني ومدير مكتبه ومستشار الأمن القومي بتهمة سرقة أموال عامة.

كما استبدلت السفارة الأفغانية صورة أشرف غني، بصورة نائبه أمر الله صالح، الذي قال في وقت سابق، إنه ووفقا للدستور، فهو الرئيس المؤقت لأفغانستان، كما رفض تسليم السلطة لطالبان، ووصفها بالحركة الإرهابية.

وبالتزامن مع سقوط كابول في يد حركة طالبان الأحد، كشف مصدر في السفارة الروسية في كابل، أن الرئيس الأفغاني أشرف غني فر من كابول، بسيارات مليئة بالمال، وما لم يتمكن من حمله معه بقي على مدرج الإقلاع بالمطار.

وتحدث السكرتير الصحافي للبعثة الدبلوماسية الروسية نيكيتا ايشينكو، عن سقوط الحكومة الأفغانية، وقال إن أكثر ما يصور ذلك بدقة، هو كيف هرب غني من أفغانستان، مبيناً أن أربع سيارات كانت مكدسة بالمال، حاولت إدخال قسم آخر من المال إلى طائرة هليكوبتر، لكنها لم تتسع لكل الأموال، ولذلك بقي بعضها على مدرج الإقلاع والهبوط في المطار، وفق ما نقلته وكالة «نوفوستي» الروسية.

وفي وقت سابق، أكد أمر الله صالح، النائب الأول للرئيس الأفغاني، أنهم لم يفقدوا روح النضال «خلافا للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي»، وأنهم يرون فرصا هائلة أمامهم لمقاومة طالبان.

وشدد صالح على أنه «الرئيس الشرعي المؤقت»، بعد هروب الرئيس أشرف غني من أفغانستان عقب سيطرة طالبان على البلاد.

وكتب نائب الرئيس الأفغاني على حسابه في «تويتر» يقول: إنه طبقا لدستور أفغانستان «في حالة غياب أو هروب أو استقالة أو وفاة الرئيس، يصبح نائب الرئيس هو الرئيس المؤقت للبلاد».

الرئيس الجزائري

سيتم تنظيمها في شهر نوفمبر المقبل في حال تحسن الوضع الصحي في البلاد»، واعتبر أن إجراء هذه الانتخابات يدخل في سياق تنفيذ التزاماته وتعهداته أمام الشعب، والتي أعلنها خلال حملته الانتخابية عام 2019.

وأكد الرئيس الجزائري أن «الاستحقاقات المقبلة ستُجرى وفق قانون الانتخابات الجديد وفي ظل سلطة مستقلة للانتخابات، وستنبثق عنها هيئات منتخبة ولائية وبلدية تواكب وتيرة التنمية بفعالية أكثر واستجابة لحاجيات المواطنين، والعمل على توفير شروط الانتقال السريع لبناء اقتصاد متنوع».